

أساس استنتاجات

معييار الخدمات الاستشارية

ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية

## الفهرس

١٤٦٩	المقدمة
١٤٧٠	البحث والاستبيان
١٤٧٠	أولاً: جمع البيانات
١٤٧١	ثانياً: جمع بيانات الدراسات والاستطلاعات وتحليل النتائج وتحديد الفجوات
١٤٧٤	بيان ملائمة تطوير معيار للخدمات الاستشارية
١٤٧٥	ورش العمل ولقاءات المائدة المستديرة
١٤٧٥	أولاً: ورشة عمل الخدمات المحاسبية المقدمة للقضاء
١٤٧٦	ثانياً: الملاحظات الواردة من مكاتب المحاسبة على المسودة الأولية لمعيار الخدمات الاستشارية
١٤٨٠	ثالثاً: ملاحظات إضافية اقترح المحاسبون القانونيون أخذها في الاعتبار في مشروع تطوير المعيار
١٤٨١	بيان أساس الاستنتاجات
١٤٨٥	التعريفات وأهميتها في معيار الخدمات الاستشارية

## المقدمة

تزايد استعانة الجهات القضائية (بما في ذلك الجهات شبه القضائية) بالمحاسب القانوني لتقديم عدد من الخدمات المهنية، مثل تقديم التقارير عن النزاعات المالية باعتباره خبيراً في الجوانب المالية والمحاسبية، تطلب ذلك وجود معيار يتوافق مع متطلبات الأنظمة واللوائح والقواعد ذات الصلة وينسجم مع متطلبات المعايير المهنية (مثل المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد والفحص والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة). حيث نتج عن محاولة استخدام المعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة (بالأخص معيار الخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) (المحدث) ارتباطات الإجراءات المتفق عليها) أو المعايير الدولية لارتباطات التأكيد والفحص (مثل المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) لتنفيذ هذا النوع من الخدمات المهنية، فجوة في التطبيق يمكن عزوها إلى أن اختلاف طبيعة الخدمات التي تنظمها تلك المعايير، فعلى سبيل المثال، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) (المحدث) لا يبدي المحاسب القانوني أي رأي أو استنتاج تأكيد، في حين تتطلب المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد والفحص من المحاسب القانوني إبداء رأي أو استنتاج تأكيد.

نتيجة لذلك، رأت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الحاجة لإصدار معيار محلي مكمل للمعايير الدولية المطبقة في المملكة العربية السعودية وينسجم مع طبيعة الخدمة المهنية محل الاهتمام ويساهم في سد الفجوة بين القضاة والمحاسبين المتعلقة بمسائل معينة هامة مثل الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وفهم ومعرفة نطاق العمل وصلاحيه الاطلاع على المستندات المؤيدة من حيث الاطلاع على أصول المستندات والوثائق وكفاية الأدلة والإجراءات، والالتزام بالمتطلبات المسلكية، وبيان نطاق الاختصاص (من حيث عدم اطلاق الأحكام في الأمور غير المحاسبية)، وتحديد الأتعاب، ومدى تضمن التقرير لفقرة الرأي، وتوزيع التقرير على الأطراف ذات العلاقة.

## البحث والاستبيان

### أولاً: جمع البيانات:

من خلال عمل دراسة استقصائية حول المعايير المهنية المطبقة في دول مجموعة العشرين، بشأن المتطلبات المهنية لممارسة خدمات المحاسبة القضائية، حيث ركزت الدراسة على بحث مدى تطبيق هذه الدول لمعيار مهني يختص بالمحاسبة القضائية، وانتهت الدراسة إلى ما يلي:

#### ١. حالة التطبيق لمتطلبات (معايير) مهنية لممارسة خدمات المحاسبة القضائية في بعض الدول

إمارة دبي	كندا	المملكة المتحدة	الهندية	الاسترالية	الأمريكية
قانون رقم (١٣)	معياري معتمد	حسب الدراسات توجد ممارسة للمحاسبة القضائية ولكن لا توجد معايير للخدمات التي يقوم بها المحاسب القضائي	موافقة أولية	معياري معتمد	معياري معتمد

#### ٢. تاريخ سريان تنفيذ تلك المتطلبات المهنية

إمارة دبي	كندا	المملكة المتحدة	الهندية	الاسترالية	الأمريكية
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	"تنطبق هذه المبادئ الأساسية على جميع الارتباطات التي تبدأ في أو بعد تاريخ يتم إخطاره من قبل مجلس "ICAI"	--	"هذا البيان ساري المفعول للمهام الجديدة المقبولة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. يُسمح بالتطبيق المبكر لأحكام هذا البيان"

#### ٣. توفر نماذج للارتباط والتقارير

إمارة دبي	كندا	المملكة المتحدة	الهندية	الاسترالية	الأمريكية
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	يوجد نموذج للارتباط

#### ٤. نتائج الدراسة بشأن مدى إمكانية الاستعانة بالمتطلبات المهنية لدى بعض الدول

إمكانية الاستعانة بعدة بنود في نموذج الارتباط المبين في هذا المعيار من حيث العناوين الرئيسية وطريقة العرض، ولكن المعيار لم يتم بتحديد نموذج للتقارير وطريقة عرضها أو ما يحدد الإجراءات التي ستتم بعد إتمام الارتباط ولا يمكن الاكتفاء بما جاء في هذا المعيار	الأمريكية
إمكانية الاستعانة بالتعريفات الواردة في هذا المعيار وبعض البنود الواردة في النطاق، ولكن المعيار لم يتم بتحديد نموذج للتقارير وطريقة عرضها أو ما يحدد الإجراءات التي ستتم بعد إتمام الارتباط ولا يمكن الاكتفاء بما جاء في هذا المعيار	الاسترالية
لا يوجد ما يمكن الاستعانة به إذ أن المعيار لم يحدد نموذج للارتباط أو للتقارير وطريقة عرضها أو ما يحدد الإجراءات التي ستتم بعد إتمام الارتباط ولا يمكن الاكتفاء بما جاء في هذا المعيار	الهندية
لا يوجد ما يمكن الاستعانة به	المملكة المتحدة
لا يوجد ما يمكن الاستعانة به إذ أن المعيار لم يحدد نموذج للارتباط أو للتقارير وطريقة عرضها أو ما يحدد الإجراءات التي ستتم بعد إتمام الارتباط	كندا

إمارة دبي	إمكانية الاستعانة بالتعريفات والأهداف الواردة في هذا القانون وبعض البنود الواردة في النطاق، ولكنه لم يتم بتحديد نموذج للتقارير وطريقة عرضها أو ما يحدد الإجراءات التي ستتم بعد إتمام الارتباط ولا يمكن الاكتفاء بما جاء في هذا المعيار
-----------	--

### ثانياً: جمع بيانات الدراسات والاستطلاعات وتحليل النتائج وتحديد الفجوات:

تم إرسال استبيان للجهات المستفيدة؛ وذلك لبحث الخدمات المقدمة للقضاء والخدمات الاستشارية، فقد أرسل نموذج الاستبيان لعدد من أصحاب الفضيلة القضاة والمحاسبين القانونيين، حيث شارك في تعبئة الاستبيان ثمانية عشر مشاركاً تمثلوا في سبعة عشر محاسب قانوني، وجهة قضائية واحدة، وانتهت الدراسة على النحو الآتي:

#### • نتائج وإحصاءات وصفية للدراسة المسحية للمحاسبين القانونيين:

م	البيان	الإحصاءات		ملاحظات وآراء المشاركين
		موافق	غير موافق	
١.	المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ (المحدث) يفي بمتطلبات تقديم تقارير الخبرة المحاسبية.	٦٥%	٣٥%	- المعيار بحاجة الى تطوير. - عدم وجود تحديد واضح للإجراءات المطلوب من المحاسب القانوني القيام بها.
٢.	معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠): ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية، يفي بمتطلبات تقديم تقارير الخبرة المحاسبية المقدمة للقضاء.	٥٣%	٤٧%	- يُمنع تطبيق المعيار على التقارير المقدمة للقضاء. - المعيار بحاجة الى تطوير.
٣.	هل ترى أن المعايير الحالية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تفي بمتطلبات تقديم تقارير الخبرة المقدمة للقضاء بخلاف معيار ٤٤٠٠ ومعيار ٣٠٠٠؟	٥٣%	٤٧%	- المعايير الحالية ليست مؤهلة لتقديم تقارير الخبرة المقدمة للقضاء، لأن معظم الأعمال بتقارير الخبرة المحاسبية يعتمد على الخبرة. - توجد بعض الجوانب في المعايير تحتاج لمزيد تنظيم. - الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعيارين ٣٠٠٠ و٤٤٠٠.
٤.	المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ (المحدث) يفي بمتطلبات تقديم تقارير الخدمات الاستشارية.	٥٩%	٤١%	- يعتمد توافق هذا المعيار مع متطلبات تقديم تقارير الخدمات الاستشارية على نوع الخدمة الاستشارية، وذلك لأن بعض من هذه الخدمات يحظر فيها المعيار تقديم أي تأكيد أو استنتاج،
٥.	معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠): ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية، يفي بمتطلبات تقديم تقارير الخدمات الاستشارية.	٥٩%	٤١%	- يرتبط هذا المعيار بتقديم الاستنتاجات فقط دون الحقائق التي تقدم للقضاء ونحوها، بينما هناك بعض الأعمال الاستشارية لا ترتبط بتقديم استنتاج أو حقائق وإنما ترتبط ببناء نظم أو لوائح ونحوها بالتالي فإن هذا المعيار لا يغطها.
٦.	هل ترى أن المعايير الحالية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تفي بمتطلبات	٥٩%	٤١%	- تفي بالمطلوب فيما يتعلق بتقديم تقارير حيال الحقائق والاستنتاجات، ولكن فيما يتعلق بالخدمات الخاصة فلا يوجد معيار يعالجها، حيث أنها متروكة لخبرة الاستشاري.

م	البيان	الإحصاءات		ملاحظات وآراء المشاركين
		موافق	غير موافق	
	تقديم تقارير الخدمات الاستشارية بخلاف معيار ٤٤٠٠ (المحدث) ومعيار ٣٠٠٠؟			- المعيار بحاجة الى تطوير.
٧.	هل ترى أن ينص الخبير في تقرير الخبرة على رأيه الذي توصل إليه؟	٩٤%	٦%	- رأي الخبير مهم للقاضي، إلا أنه يجب أن يفرق الخبير بين الحقائق ورأيه المستنتج والأساس الذي استند عليه لتكوين رأيه حيال موضوع ما بشكل واضح ومستقل في تقريره، حيث أن ذلك سيزيد من فعالية تلك التقارير خصوصاً المقدمه للقضاء. - أرى أن يتم طرح ما تم التوصل إليه من نتائج وسردها بالشكل الصحيح أما الرأي النهائي فيصعب البت فيه لما فيه من عدم التأكد بنسبة كبيرة.
٨.	هل تواجه إشكال في تحديد نطاق المهمة المكلف بها لإعداد تقرير الخبرة المحاسبية؟	٥٩%	٤١%	- عدم فهم العميل للنطاق الصحيح يسبب مشكلة في توضيح النطاق للمحاسب القانوني. - القضاة يحتاجون لتقديم رأي مباشر لقضية منظورة لديهم، ومعيار الخدمات ذات العلاقة يمنع من ذلك. - ضعف الوعي لدى المستفيدين من التقرير في تحديد نطاق مهمة المحاسب. - في معظم الحالات لا يفهم العملاء نطاق العمل. - نقص المعلومات المهمة بشكل محدد.
٩.	هل ترى أن يتم: إصدار تعليمات أو إرشادات خاصة بخدمات الخبرة المحاسبية والخدمات الاستشارية؟	٢٩%	-	-
١٠.	هل ترى أن يتم: إصدار معيار خاص لخدمات الخبرة المحاسبية والخدمات الاستشارية؟	٢٤%	-	-
١١.	هل ترى أن يتم: اصدر معيار خاص لخدمات الخبرة المحاسبية والخدمات الاستشارية، بالإضافة الى تعليمات أو إرشادات خاصة بخدمات الخبرة المحاسبية والخدمات الاستشارية؟	٢٩%	-	-
١٢.	هل ترى أن يتم: إصدار معيار لخدمات الخبرة والمحاسبة القضائية، ومعيار آخر لجودة الخدمات الاستشارية عموماً، وتعديل المعايير الحالية بما يحقق تكاملاً فيما بينها ويمنع التعارض المحتمل؟	٦%	-	-
١٣.	هل ترى أن يتم: الاكتفاء بالرأي ١٨ الصادر من الهيئة؟	٦%	-	-
١٤.	هل ترى أن يتم: الاكتفاء بالمعايير والآراء المهنية المعتمدة؟	٦%	-	-

م	البيان	الإحصاءات	
		موافق	غير موافق
١٥	مقترحاتكم فيما يجب أن يتضمنه المعيار أو التعليمات أو الإرشادات الخاصة بخدمات المحاسبة القضائية؟	-	-
ملاحظات وآراء المشاركين			
<p>- نماذج لخطابات ارتباط، وتقارير المراجع ذات العلاقة، كيفية دراسة الحالة محل التقرير.</p> <p>- مراجعة الرأي ١٨ لإصدار أي تحديث عليه.</p> <p>- الحاجة الى ورشة عمل.</p> <p>- إصدار معيار محاسبة قضائية، وتحديد نطاق عمل المحاسب القانوني.</p> <p>- اقتراح إعداد نماذج متعددة بين الخبير والعميل تعد بمثابة عقد الاتفاق لتشمل كل مجالات الاستشارات وفيما يخص رأي الخبير في التقارير ينص على أنه غير ملزم.</p> <p>- تحديد واضح للنطاق وطبيعة الخدمة المقدمة وحدود مسؤولية المراجع وأطراف النزاع.</p>			

### نتائج وإحصاءات وصفية للدراسة المسحية لأصحاب الفضيلة:

م	البيان	الإحصاءات	
		موافق	غير موافق
١	هل تواجه الدوائر القضائية إشكال في مدى فهم الخبير لطبيعة المهمة ونطاقها المكلف بها؟	١٠٠%	-
٢	هل تواجه الدوائر القضائية تفاوت في أعصاب الخبرة؟	١٠٠%	-
٣	هل تواجه الدوائر القضائية اختلافات في شكل تقارير الخبرة المحاسبية المقدمة للقضاء؟	١٠٠%	-
٤	هل تواجه الدوائر القضائية إشكال في عدم ذكر الخبير المنتدب لرأيه بشكل واضح وصريح في التقارير المعدة من قبله؟	١٠٠%	-
٥	هل ترى أن بعض تقارير الخبرة المحاسبية تُصدر آراء في مواضيع خارج نطاق الخبرة المحاسبية؟	١٠٠%	-
٦	هل تواجه الدوائر القضائية صعوبة في فهم تقارير الخبرة المقدمة من المحاسبين من حيث المصطلحات والصياغة؟	-	١٠٠%
٧	هل تواجه الدوائر القضائية تأخير من قبل الخبير في إيداع تقريره؟	١٠٠%	-
٨	هل ترون أن هناك حاجة لإصدار الخبير لتقرير مبدئي وآخر نهائي؟	١٠٠%	-
ملاحظات وآراء الدوائر القضائية			
-			

٩. مقترحات أو إضافات أخرى:	-	-	- وضع معايير وضوابط يمكن من خلالها توقع قدر الأتعاب.
			- إعداد ملخص متضمن نطاق العمل وربطه بعقد محدد مثلا، مع عرض الأتعاب.

## بيان ملائمة تطوير معيار للخدمات الاستشارية

تتلخص أسباب اختيار تطوير معيار للخدمات الاستشارية كمعيار لتقديم خدمات المحاسبة القضائية، دون المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، في الآتي:

١. يتناول معيار الخدمات الاستشارية المسؤوليات المهنية للمحاسب القانوني عند ارتباطه لتقديم تقرير إلى جهة تقاضي باعتباره خبيراً في مجال تخصصه لتنفيذ مهام محددة لا تندرج وفقاً لحكمه المهني ضمن الارتباطات التي تنظمها المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة.
٢. يتناول معيار الخدمات الاستشارية المهام التي تتعلق عادةً بالنزاعات حول المسائل المالية أو المحاسبية ذات صلة بخبرات ومهارات المحاسب القانوني باعتباره خبيراً في الدعوى أو النزاع. حيث تتطلب هذه المهام إعداد تقرير سردي ومفصل يتضمن إجراءات تنفيذ المهمة ورأي الخبير والأوجه التي يستند إليها في تبرير هذا الرأي.
٣. لا يعد ارتباط الإجراءات المتفق عليها، الذي ينظمه المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) (المحدث) "ارتباطات الإجراءات المتفق عليها"، ارتباط مراجعة أو فحص ولا أي ارتباط آخر من ارتباطات التأكيد، ولا ينطوي الغرض من حصول المحاسب القانوني على أدلة في ارتباطات الإجراءات المتفق عليها على إبداء رأي أو استنتاج تأكيد بأي شكل من الأشكال.
٤. لا يغطي المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباط التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية، رغم أن هذا المعيار يسمح للمحاسب القانوني من إبداء رأي أو استنتاج بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي تم الحصول عليها، لكنه يرتبط بتقديم الاستنتاجات فقط دون الحقائق التي تقدم للقضاء ونحوها. وأية خدمة تستوفي تعريف ارتباط التأكيد لا تكون ارتباط استشارات وإنما ارتباط تأكيد. (الفقرة ١٠ من المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)).
٥. المعايير الدولية المعتمدة لارتباطات المراجعة تتناول مسؤوليات المراجع عند الاتفاق على شروط ارتباط المراجعة مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، ويشمل ذلك:
  - التأكد من تحقق شروط مسبقة معينة للمراجعة، تقع المسؤولية عنها على عاتق الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال.
  - هدف المراجع هو عدم قبول ارتباط المراجعة أو الاستمرار فيه إلا عندما يتم الاتفاق على الافتراض الأساس الذي سينفذ الارتباط بناءً عليه، من خلال التأكد من تحقق الشروط المسبقة للمراجعة، والتأكد من وجود تفاهم مشترك بين المراجع، من جانب، والإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، من جانب آخر، بخصوص شروط ارتباط المراجعة.

٦. يجري النظر مهنياً للارتباطات الأخرى التي لا يندرج فيها ارتباط المحاسب القانوني وفقاً لحكمه المهني تحت أي من الخدمات التي تنظمها معايير المراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة، على أنها ارتباطات استشارية.

## ورش العمل ولقاءات المائدة المستديرة

تم عقد عدد من ورش العمل ولقاءات المائدة المستديرة مع الجهات المستفيدة والأطراف ذات الاهتمام بتقارير الخبرة المحاسبية المرتبطة بالنزاعات القضائية لمناقشة ما تم التوصل إليه خلال مشروع دراسة تطوير معيار الخدمات الاستشارية.

### أولاً: ورشة عمل الخدمات المحاسبية المقدمة للقضاء:

تم عقد ورشة عمل (عن بُعد)، بتاريخ ٢٧ صفر ١٤٤٢ هـ، الموافق ٤ أكتوبر ٢٠٢١ م، بشأن مناقشة تطوير الخدمات المحاسبية المقدمة للقضاء وفق المعايير الحالية والمستقبلية، وقد تجاوز عدد المشاركين فيها ستون مشاركاً، ومن خلال المناقشات التي دارت تم رصد أهم الاقتراحات والفجوات والتوصيات التي قدمت خلال الورشة ويمكن تلخيصها في الآتي:

#### ١. تحديد الواقع الحالي للخدمات ومناقشة الحلول المقترحة:

خلال الورشة تحدث عدد من المشاركين عن طبيعة الأعمال والخدمات المحاسبية المقدمة للقضاء، ودار النقاش على عدة أمور، أهمها:

الخدمات وفقاً للوضع الحالي	اقتراحات حول إعداد معيار محلي أو إرشادات غير إلزامية	اقتراحات أخرى
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الخدمات المصنفة تحت النزاعات المالية.</li> <li>- خدمات حول نظام الإفلاس ومنها خدمات التصفية، التسوية الوقائية، وإعادة التنظيم المالي.</li> <li>- خدمات مراجعة القوائم المالية أو إعداد الميزانيات، سواء كانت بطابع عام أو خاص.</li> <li>- خدمة إدارة الأموال والخدمات الإدارية.</li> <li>- خدمات التحقيق أو التتبع أو استخراج النتائج.</li> <li>- الخدمات عن تفسير التحفظات الواردة عن القوائم المالية.</li> <li>- خدمة تقديم التقارير حول مخالفات المدير أو محاسبته في حالة التقصير والإهمال أو الغش.</li> <li>- الخدمات التي تطلبها محاكم الأحوال الشخصية وهي التقرير عن المصلحة من دخول أو خروج قاصر.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب أن تكون التقارير استرشادية وليست إلزامية.</li> <li>- وضع معايير للمستندات التي تقدم من الخصوم في الدائرة القضائية.</li> <li>- إعداد التقارير المحاسبية بناءً على استخدامات المعايير الدولية أو المعايير المعتمدة من قبل الهيئة.</li> <li>- إعداد معيار مخصص للمحاسبة القضائية، وهذا المعيار يعالج إشكالات كثيرة منها آلية التعامل مع التقرير وطريقة خروج النتائج، والوقائع التي تحتاج إلى إثبات وكيفية التعامل معها.</li> <li>- تحديد نطاق العمل والتواصل مع الدائرة لتحديد النطاق.</li> <li>- أن يتم إعداد معيار مخصص للمحاسبة القضائية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إرسال الرابط المتضمن جميع المعايير التي صدرت من الهيئة.</li> <li>- إعداد ورش عمل أخرى تخص المحاسبة القضائية والخدمات المقدمة للقضاء</li> <li>- تقديم اجتماع آخر خاص بتحديد ونمذجة النطاقات التي يمكن للقاضي استخدامها في طلب الخبرة</li> <li>- إضافة متخصص في المحاسبة لدى أقسام الخبراء في المحاكم والجهات الأخرى مثل وزارة الداخلية، إلى هذا النوع من الدراسات والمقترحات، إذ أن تقارير المحاسب تخدم الشق القضائي والتنفيذي.</li> </ul>

	<p>- وضع نموذج معتمد من الهيئة يضع آليات لتحديد النطاق، بحيث يكون نموذج يعياً ويوضح فيه المهام بالتحديد.</p>	<p>- الخدمات غير التأكيدية قد تكون خدمات قابلة للتفاوت وقد تكون مشروطة. - الخدمات التي تطلبها الجهات الأخرى منها، اللجان القضائية، اللجان الضريبية، واللجان التأمينية والنيابة العامة.</p>
--	--	--

## ٢. معوقات نتج عنها قصور في أداء الخدمات الاستشارية:

- المدد الزمنية والإنجاز من الناحية الفعلية.
- أنواع الخدمات التي تسند إلى المحاسب القانوني بالرغم من أنها ليست من أعماله.
- تفاوت أتعاب الخبراء وانعكاس ذلك على مخرجات التقرير.
- عدم وجود اتساق تام بين التكلفة وبين العرض وبين خطاب الارتباط.
- عدم وجود تصنيفات دقيقة في التخصصات المحاسبية.
- عدم وجود مرونة تراعي طبيعة العملية ومدى توفر المعلومات في المستقبل.
- في بعض المهام يحدد القاضي النتيجة ولا يحدد الخطوات، بينما المحاسب القانوني يرغب في تحديد نطاق العمل وتحديد الخطوات.
- صعوبة الاطلاع على مستندات القضية لفهم طبيعة المهمة وتحديد الوقت والجهد.
- عدم صدور قرار أو خطاب ندب للخبير يُحدد من خلاله نطاق العمل وطبيعة المهمة.
- صعوبة فهم المصطلحات المحاسبية الواردة في التقارير المحاسبية.

## ٣. التوصيات المقترحة:

- إجراء دراسة تحليلية للفجوات.
- حصر الخدمات المحاسبية التي يتطلبها القضاء.
- إعداد مسودة معيار محلي، تحدد النطاق والأهداف والتعريفات ونماذج خطاب الارتباط والتقارير.
- إقامة ورش عمل إضافية للمناقشة.
- طرح مسودة المعيار للعموم.
- الاعتماد.

## ثانياً: الملاحظات الواردة من مكاتب المحاسبة على المسودة الأولية لمعيار الخدمات الاستشارية:

عرضت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المسودة الأولية لمعيار الخدمات الاستشارية على المحاسبين الممارسين في مكاتب المحاسبة في ورشة عمل (عن بُعد) عُقدت بتاريخ ٢٧ صفر ١٤٤٢هـ، الموافق ٤ أكتوبر ٢٠٢١م، ومن خلال الورشة أبدى المحاسبين الممارسين المشاركين ملاحظاتهم على النحو الآتي:

١. لم يتعرض المعيار لشكل ومحتوى تقرير الخبرة في عمليات الغش والاحتيال الناتجة عن إساءة استخدام الأصول وتلك التي تنطوي على غش واحتيال في عمليات التقرير المالي.

٢. لم يتعرض المعيار لضوابط تقديم رأي الخبير شفهيًا، والشروط والمؤهلات الواجب توفرها في الخبير.
٣. وكذلك تم ذكر بعض الملاحظات الإضافية بشأن مسودة المعيار على النحو الآتي:

الملاحظة	البند
... <u>ضرورة</u> إصدار معيار محلي ينظم تقديم المحاسبين لمثل هذه الخدمات بهدف زيادة اتساقها وجودتها".	مقدمة المشروع صفحة رقم (٢) الفقرة الأخيرة: "... <u>مناسبة</u> إصدار معيار محلي ينظم تقديم المحاسبين لمثل هذه الخدمات بهدف زيادة اتساقها وجودتها".
تم الإشارة إلى أن العمل المنفذ يكون لصالح العميل ولم يحدد أن العميل الجهة القضائية أو خلافه	
" <u>لماذا لا يغطي المعيار الخبرة الشفوية؟</u> ".	نطاق المعيار صفحة رقم (٧) البند رقم (٨) ... لا يغطي هذا المعيار الرأي الفني أو المعلومات التي يبديها المحاسب القانوني شفاهية أمام الجهات القضائية بناء على تكليفه منها بذلك، وهو ما يصطلح على تسميته " <u>الخبرة بدون تقرير</u> ".
... (ح) التحقق من أن من يحضر عن أحد أطراف الدعوى أمام المحاسب القانوني المنتدب أثناء مباشرة المهمة ممثلاً عن أحد أطراف الدعوى هو من له حق في <u>الحضور</u> وحق الإقرار، <u>والإنكار</u> ، ويتم إثبات المستند الذي يخول له الحضور (توكيل/تفويض) وإرفاق صورة منه بمحاضر الأعمال، مع مراعاة أنه بالنسبة للفنيين يكتفى بحضورهم مع أصحاب الشأن أو وكلائهم.	فقرة مباشرة المهمة، بند (ح):...التحقق من أن من يحضر عن أحد أطراف الدعوى أمام المحاسب القانوني المنتدب أثناء مباشرة المهمة ممثلاً عن أحد أطراف الدعوى هو من له حق في <u>الحضور</u> ، ويتم إثبات المستند الذي يخول له الحضور (توكيل/تفويض) وإرفاق صورة منه بمحاضر الأعمال، مع مراعاة أنه بالنسبة للفنيين يكتفى بحضورهم مع أصحاب الشأن أو وكلائهم.
لم يتم الإشارة إلى تعريف العميل وتعريف الجهة التي سيتم تنفيذ الأعمال المناطقة وفقاً لقرار الندب	التعريفات بالمسودة.
لم تتضمن مسودة المعيار تعريف الجهة شبة القضائية.	
وردت عبارة رأي الخبير، وأرى تعديلها حيث أن الخبير لا يبدي رأياً ولا توصيات وإنما يقدم مكنتشافات.	
في الوضع الفعلي في القضايا؛ خطاب التكليف من الجهة القضائية محدد الهدف والنطاق ولا يمكن تحديد الهدف والنطاق من قبل المحاسب القانوني ثم يتم إعداد عرض تفصيلي للأتعاب في إطار التكليف يتم الموافقة عليه من قبل الطرفين. يجب أن ينعكس الوضع الفعلي للممارسة على المعيار.	
هل هو إبداء رأي ويدخل تحت معايير التأكيد أم هو عرض النتائج والملاحظات والتوصيات؟	(ص) رأي الخبير (أو رأي الخبرة): توصية مهنية يعبر من خلالها الخبير عما توصل إليه من استنتاجات مستندة إلى نتائج أعماله المنفذة على موضوع الارتباط.
هناك قواعد اختيار الخبراء في الإفلاس.	فقرة المتطلبات – متطلبات نظامية عامة بند رقم (١٧): يجب على المحاسب القانوني أن يراعي متطلبات الأنظمة واللوائح ذات الصلة وأي تعديلات قد تطرأ عليها، ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر.
لم يتم الإشارة إلى الأثر على رأي الخبير في حالة عدم الخروج عن متطلبات المعيار.	المتطلبات المسلكية - ٢١
لم يتم الإشارة إلى الفقرة ١٩	
عبارة عامة لم تشير بشكل واضح لأساس المهارات الفنية مثل الخبرة السابقة أو خبرة الصناعة وكذلك كيفية تأكيد الفهم في أوراق العمل.	فهم المحاسب القانوني - ٢٢

الملاحظة	البند
يقدم عرض الارتباط لمن؟ هل لأطراف النزاع أم للجهة القضائية صاحبة التكليف يجب التحديد، أرى تعديل السياق، عندما يتلقى المحاسب القانوني خطاب دعوة أو تكليف من الجهة القضائية لتقديم عرض أتعاب مكتوب يقوم المحاسب القانوني بدراسة مدى توفر الكفاءة والمهنية لديه لتقديم العرض وتنفيذ المهمة في حال توفرها يقوم بدراسة جوانب التكليف والتواصل مع الأطراف ذوى العلاقة بالتكليف وتحديد حجم العمل وإجراءات تنفيذ المهمة وتقدير الأتعاب.	تقديم عرض الارتباط - فقرة رقم (٢٤): يجب على المحاسب القانوني - متى طلب منه وكان مستعداً لأداء مهمة - أن يقدم عرض ارتباط مكتوب وموقعاً منه: يتضمن...
لم يت الإشارة لمنهجية وأسلوب العمل - المخرجات - شروط التعاقد - سرية المعلومات - المسؤولية عن الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير - الأدوار والمسئوليات (بما يشمل حالة العروض المشتركة بين أكثر من محاسب قانوني)	
ليس كل ما يقوم به المحاسب القانوني محاضر أعمال مكتوبة بل تكون أوراق عمل وبيانات ونتائج فحص ومرفقات إذ أن محاضر العمل لا تتعدى محضر او محضرين لاستلام ومناقشة المستندات مع الأطراف والباقي ورق عمل فحص مثل أي مهمة.	التوثيق - فقرة رقم (٢٥): يجب على المحاسب القانوني أن يعد محاضر أعمال مكتوبة وموقعة منه يوثق فيها الإجراءات التي قام بها لتنفيذ المهمة، ويجب أن تشمل ما يلي: ...
أقتصر التوثيق على محاضر الاجتماعات فقط دون الإشارة إلى بيان حالة استلام المستندات المطلوبة وأوراق العمل الأخرى؟	
لا يعتمد المحاسب القانوني كدليل على أقوال الطرفين فلا يوجد طريقة لتوثيقها لكن يعتمد على المستندات والتواصل المكتوب.	ث- الأعمال التي قام بها وأقوال الأشخاص الذين سمعهم من غير أطراف الدعوى وممثلهم والذين اقتضت الحاجة سماع أقوالهم - إن كان - وتوقعاتهم. ...
غير مناسبة للوضع الفعلي الذي يجب فيه على المحاسب القانوني ان يحدد لبدء مباشرة مهمته تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشرة يوماً من تاريخ موافقة الطرفين أو الجهة القضائية على عرض الارتباط المقدم منه بناء على التكليف المبدئي وليس من تاريخ استلام صورة قرار الندب، ثم أن المحاسب القانوني لا يستلم صورة قرار الندب بل يستلم اصل قرار الندب بأي وسيلة كانت عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد أو الاستلام اليدوي في الجهة القضائية.	مباشرة المهمة - البند (٢٦): يجب على المحاسب القانوني المنتدب أن يحدد لبدء مباشرة مهمته تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه صورة قرار الندب ما لم ينص على تحديد موعد آخر ...
ليست مناسبة اذا اشتمل بل هي ضرورية في أي تكليف قضائي تعدل الى حيث أن التكاليف القضائية تتطلب التواصل مع أطراف الدعوى أو النزاع فيجب على المحاسب القانوني ...	مباشرة المهمة - البند (٢٧): إذا اشتمل نطاق المهمة على التواصل مع أطراف الدعوى فيجب على المحاسب القانوني ما يلي: ...
أرى أن الفقرة تحتاج إعادة نظر- كيف يتم التبليغ قبل بدء العمل؟ وهل هناك ضرورة لهذا التحديد؟	أ- إبلاغ أطراف الدعوى قبل بدء عمله بسبعة أيام على الأقل - للحضور في التاريخ المحدد.
هذه لا تطابق الوضع الفعلي الصحيح إذ لا يجب أن يكون المحاسب القانوني محققاً ومبلغاً للطرفين عن مستندات الآخر لكن الوضع الفعلي يكون بأن المحاسب القانوني يقوم بإعداد خطاب متطلبات مستندات لازمة للتقرير ثم يرسل للأطراف ثم يقوم باستلام المستندات من كلا الطرفين وفحصها ثم يقوم بإعداد مسودة التقرير وإرفاق مستندات الطرفين به. أما اذا عرض كل مستند يستلمه من طرف على الطرف الآخر فسوف يؤثر على تقديم الطرف المطلع على المستندات	خ- اطلاع كل طرف على ما قدمه الطرف الآخر من مستندات ومذكرات - في حالة الحضور - وأن يمكنه من إبداء تعقيبه ودفاعه بشأنها - إن وجد.

الملاحظة	البند
لديه خاصة اذا كانت مخالفة لمستندات الطرف الأول، فأرى أنها غير مناسبة.	
هذا الأمر لا بد أن يكون بموجب قرار من الدائرة.	
هذه مهمة من صميم عمله وسواء تم الإذن له أو فات على القاضي الإذن له فهي مفترضة ولا تتطلب إذن.	تنفيذ المهمة – البند (٢٨): يجب على المحاسب القانوني المنتدب أن يطلب من أطراف الدعوى أو غيرهم – إذا تضمن قرار الندب الإذن له بذلك – تقديم المستندات التي يراها لازمة لتنفيذ مهمته دون الاكتفاء بما يقدمه أطراف الدعوى من مستندات لا تكون كافية لتنفيذ المهمة، وعليه أن يتحرى الحقائق في سبيل الوصول إلى استنتاجاته..
لا يستدعي الأمر الحصول على إذن لطلب المستندات من طرفي الدعوى أما غيرهم فنعم.	
هذه النقطة جيدة وتحمي الخبير من مسؤولية إضافية، وهو امر يختلف عن بعض الأنظمة الأخرى -كنظام الإفلاس مثلا – التي تلزم الخبير بمواصلة مهامه الى أن يصدر حكم نهائي من الاستئناف.	٢٩- يجب على المحاسب القانوني المنتدب إذا أعلم بطلب رده أن يتوقف عن مباشرة المهمة لحين الفصل في طلب الرد، فإذا قضي برفض الطلب استأنف مباشرة المهمة، وإذا قضي برده فعليه إعادة جميع ما تسلمه من مستندات في سبيل أداء مهمته لجهة ندبه.
عدم وضوح إجراءات وصاحب الصلاحية في طلب رد المحاسب.	
يقترح إضافة فقرة خاصة بملخص نتيجة التقرير لاحتياج بعض القضاة لتلك الفقرة.	
فقرة التقرير تحتاج الى إعادة نظر حيث أن تنظيم التقرير غير واضح وكثرة النقاط بدون تنظيم، المقترح يتضمن التقرير بحد أدنى ما يلي: عنوان التقرير، فهرس محتويات التقرير، مقدمة التقرير، ملخص التنفيذي للتقرير يشمل موضوع التكليف والهدف من المهمة ونطاق العمل والإجراءات التي قام بها المحاسب القانوني وبيان المستندات المقدمة من الطرفين وخلاصة النتائج التي توصل اليها ومحددات التقرير وتوقيع المحاسب القانوني. ثم تخصيص جزء للإيضاحات التفصيلية للتقرير. ثم تحديد جزء للمرفقات مفهومة ومربوطة بأجزاء التقرير.	التقرير – البند (٣٢) والنقطة الأخيرة في البند (ح) صفحة رقم (١٤) والبند(د) في الصفحة رقم (١٥):٣٢- يجب أن يتضمن التقرير المقدم من المحاسب القانوني بحد أدنى ما يلي:...
عنوان فقرة الاستنتاج المحاسبي لا يتوافق مع معيار المراجعة الدولي رقم ٤٤٠٠.	
أن تكون أكثر تعميماً لتشمل كل الأنشطة التي تخرج عن نطاق عمل الخبير سواء لاختلاف التخصص أو لعدم جواز قيامه بذلك، مثل أن يكون المصفي محاسباً ولكنه يلجأ في أي نزاعات مالية تخص التصفية لإحالة النزاع الى خبير محاسبي آخر مثلاً.	ح- جميع ما قام المحاسب القانوني باتخاذ من إجراءات لتنفيذ المهمة وما أسفرت عنه هذه الإجراءات في بنود محددة تتضمن بحد أدنى ما يلي: الاستعانة بخبير في أمر يخرج عن نطاق الخبرة المحاسبية، مع بيان تاريخ الإذن له بذلك ومنطوق الإذن، وفيما استعان به والرأي الذي انتهى إليه.
الوضع الحالي أن المحاسب القانوني يقوم بذكر كل ما يقدمه الأطراف ولكن يذكر ما تمكن من التحقق منه وما لم يتحقق منه حتى لا تكون هناك أي فرصة لأي من الأطراف بالطعن في التقرير ومن ثم إعادة التقرير للخبير من المحكمة الابتدائية أو الاستئناف بحجة عدم تناول مستندات معينة قدمها احد الأطراف.	د- فقرة مستقلة بعنوان "الاستنتاج الفني المحاسبي" تتضمن ما توصل إليه المحاسب القانوني من توصيات بشأن المهمة المكلف بها والأوجه التي يستند إليها في تبريره. ولا يجوز أن يتضمن رأي الخبرة أية جوانب لا يمكن دعمها بإفادات من أطراف الدعوى أو مستندات اطلع عليها المحاسب القانوني لغرض تنفيذ الارتباط ووثقها في ملف الارتباط...
تم اقتصار طلب التوجيه على المحكمة وليس الجهة التي انتدبته (الجهة القضائية أو ذات الاختصاص القضائي...)	أمور أخرى – ٣٧
نقطة جيدة.. وهل يمكن إضافة فقرة تتعلق بطلب أي طرف سبق حصوله على تقرير من خبير أن يتقدم لدراسة تقرير الخبير الى خبير	مسودة التقرير – أمور أخرى: بند رقم (٣٩): يجوز للمحاسب القانوني إذا طلبت جهة قضائية مختصة منه دراسة عن تقرير مقدم لها من

الملاحظة	البند
آخر؟ سواء بجواز ذلك أو عدم جوازه حتى تكون الصورة واضحة للجميع.	خبير آخر في نفس مجال خبرته يتعلق بقضية منظورة أمام هذه الجهة القيام بهذه المهمة شريطة الالتزام بالإجراءات المشار إليها أعلاه، وله الاستعانة بأوراق عمل الخبير السابق بإذن الجهة القضائية.
الأصل أن المحاسب القانوني لا يحتفظ بأصول المستندات طيلة سريان الإجراء لما يترتب على ذلك من مسؤولية، ولكن يقوم في البداية بمطابقة الأصول بالصور ويتحقق منها وبعد ذلك يكمل الدراسة على تلك الصور.	مسودة التقرير – إيداع التقرير: بند رقم (٤١): ... يجب على المحاسب القانوني المنتدب في جميع الأحوال التي تنتهي مهمته فيها إعادة جميع ما تسلمه من مستندات في سبيل أداء مهمته لجهة ندبه.
ماذا عن المستندات الإلكترونية – كذلك الحاجة لحفظ نسخة من المستندات للفحص من الجهات الأخرى ذات العلاقة إذا دعت الحاجة مثل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.	فقرة لفت الانتباه: تم إعداد التقرير في حدود الصلاحيات والتدابير التي أذن لنا لقرار الندب باتخاذها، وما قدمه الأطراف من مستندات وأدلة ودفع، وفي حالة ظهور أية مستندات أخرى تخص النزاع بخلاف ما تم تقديمه أو الاطلاع عليه قد تؤدي إلى تغيير أو تعديل الرأي السابق.
المرفقات جزء لا يتجزأ من التقرير.	

### ثالثاً: ملاحظات إضافية اقترح المحاسبون القانونيون أخذها في الاعتبار في مشروع تطوير المعيار:

- ١- قبول المهمة (معايير اختيار مقدم الخدمة من قبل الجهة القضائية – معايير قبول العملية من المحاسب القانوني).
- ٢- خصائص وسمات مقدمي الخدمة.
- ٣- التخطيط.
- ٤- كيفية التواصل مع أطراف الدعوى.
- ٥- أعمال الاستشارات المشتركة بين أكثر من محاسب قانوني.
- ٦- كيفية التواصل مع غير أطراف الدعوى.
- ٧- كيفية التعاقد أو الارتباط.
- ٨- مسؤولية مشاركة المعلومات.
- ٩- مسؤولية الأحداث بعد التقرير.
- ١٠- الإشراف على العملية.
- ١١- المسؤولية عن التقرير والفرضيات.
- ١٢- الاستفادة من الرأي ١٨ بشكل أكبر، واستخدام ألفاظه.
- ١٣- المعيار انتقل من كونه معيار، إلى كونه إجراءات عمل للخبير ولوائح عمله. والمعتاد في المعايير أنها تترك للمحاسب القانوني حرية استخدام الآليات والوسائل المناسبة وأنها تضع له أهداف ونقاط هامة للوصول لها. فلا نجد حتى في معايير المراجعة أي معيار ينص على أمور إجرائية. ودائماً تقوم المكاتب بإعداد Approach وهي طريقتها في تطبيق المعيار. أما المستند الذي بين يدينا فقد بذلت فيه جهود مضاعفة جعلته آلية تنفيذ Approach ولائحة تنفيذية، وهذا بالرغم من الجهد الكبير الذي فيه، إلا أنه يضيق على الخبراء ويحد من اجتهادهم وعملهم. فقد الزم المعيار المحاسب القانوني بالعديد من الالتزامات الإجرائية والتي يمكن استبدالها بإجراءات أخرى، وهي أحد طرق الوصول

إلى تقرير ملائم. إلا أن المعيار يفترض أن يكون أكثر مرونة ليتمكن للخبير تطبيقه على جميع الأحوال المتعلقة بأعمال الخبرة ويكون لكل تقرير بصمة خبيرة.  
١٤- أن يكون المعيار مختصراً أكثر من ذلك.

### بيان أساس الاستنتاجات:

وفقاً للمناقشات التي دارت ضمن لقاءات المائدة المستديرة وورش العمل المشار إليها أعلاه، نوضح فيما يلي أهم الفقرات التي وردت في المعيار وسبب استنتاجها وفقاً للحاجة لها والممارسات العملية والممارسات العالمية المرتبطة بها وما دار حولها من مناقشات وآراء وما يتعلق بشأنها من متطلبات النظامية، إن لزم الأمر، مثل نظام الإثبات ونظام المرافعات أو أي أنظمة أخرى.

### نطاق المعيار:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة ٥-	الحاجة لوجود ضوابط تنظم أعمال الخبرة في التكاليف القضائية المتعلقة بالتزاعاات المالية والمدنية والتجارية والإدارية ذات الأثر المالي لتناسب مع الأنظمة والتشريعات والقواعد ذات العلاقة المتبعة في المملكة.	-	أحكام الاستعانة بالخبراء في نظام المرافعات أمام ديوان المظالم
<b>المناقشات</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتم إضافة متطلبات المعيار المنظمة للتزاعاات الإدارية؛ مع العلم بأنه ورد في الفقرة (١٧/ث) من المعيار: "قواعد الاستعانة بالخبراء وتحديد أتعابهم أمام محاكم ديوان المظالم".</li> <li>ورد في الفقرة: "... وجوب توخي الحذر من الوقوع في افتراض دور القاضي أو النائب في توجيه الاتهام ..."، غير أنه لا يصح أن يمنع الخبير من توجيه الاتهام إذا كان التكليف القضائي يطلب منه ذلك باعتبار أن الخبير من أعوانه ويسعى لتحقيق العدالة بين طرفي القضية ويستمد صلاحياته من القاضي وفقاً للتكليف والأنظمة ذات العلاقة؛ لا سيما أن هذه الاتهامات يتعذر أن تظهر للقضاء بشكل مباشر، وإنما تظهر بعد مباشرة الخبير لعمله، وعندما تقدم تكون معروضة في التقرير لغرض بيان نتيجتها من الناحية المحاسبية كراي استرشادي ووفقاً للأدلة المادية.</li> <li>اتفق مع وجوب منع افتراض قيام الخبير المحاسبي المعين من القضاء في افتراض دور النائب، لأن ذلك يخرج عن كونه من أعوان القضاء إلى كونه من أعوان النيابة العامة التي لا تندرج خدماتها ضمن هذا المعيار.</li> </ul>			
الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة ٨ -	الخبرة بدون تقرير تخضع لمتطلبات ذات الصلة بالشهادة أمام جهات التقاضي، وفقاً لمبادئ الشريعة، والتنظيمات الإدارية الأخرى ذات الصلة، مع التزام المحاسب القانوني بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة العربية السعودية	-	المادة (١٢٣) - نظام الإثبات. والمادة (٢٥) - قواعد الاستعانة بالخبراء.
<b>المناقشات</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>لا يغطي المعيار الخبرة الشفوية</li> </ul>			

### التعريفات:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة ١٢ -	تعريف كل من يستخدم هذا المعيار سواء مهنيين أو غيرهم بالمصطلحات المستخدمة فيه، ومعانيها والغاية منها.	المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة	-

المناقشات
<ul style="list-style-type: none"> <li>قرار التكاليف هو قرار قضائي يصدر عن المحكمة، وقد بينت المادتان (١١١) من نظام الإثبات و (١٠٨) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات ما يجب أن يتضمنه قرار التكاليف، ومن ثم فإن الأنسب أن يُكتفى في تعريف " قرار التكاليف " بأنه: القرار الذي يصدر بتكليف المحاسب القانوني، دون باقي ما ورد في التعريف، باعتبار أن تحديد ما يتضمنه القرار يُرجع فيه إلى الأنظمة ذات العلاقة.</li> <li>لم يتضمن الإشارة إلى تعريف العميل وتعريف الجهة التي سيتم تنفيذ الأعمال المناطقة وفقاً لقرار الندب.</li> <li>لم تتضمن مسودة المعيار تعريف الجهة شبة القضائية.</li> <li>وردت عبارة رأي الخبير، وأرى تعديلها حيث أن الخبير لا يبدي رأياً ولا توصيات وإنما يقدم مكثفات.</li> </ul>

### متطلبات الالتزام بالمعيار:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة ١٣ - وفقرة ١٦ -	حاجة المحاسب القانوني لفهم نص المعيار بما فيه من مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى، من أجل فهم أهداف المعيار وتطبيقه بالشكل الصحيح.	المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة	-
المناقشات			
<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتم الإشارة إلى الأثر على رأي الخبير في حالة عدم الخروج عن متطلبات المعيار.</li> </ul>			

### متطلبات نظامية عامة:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة - ١٧	نظراً لوجوب تقيد المحاسب القانوني بالميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد، وكذلك بمعايير التقرير المالي والمراجعة والمعايير الفنية التي تصدرها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والتقيد بالواجبات المحددة بموجب الأنظمة واللوائح	المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة	مادة (١٠) - نظام المحاسبين القانونيين. ومادة (١٩) - القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام القضاء.
المناقشات			
<ul style="list-style-type: none"> <li>لوحظ إيراد أبواب من بعض الأنظمة بالرغم من كونها ملغية بعد صدور نظام الإثبات كما في المادة (١٢٨): "يلغي هذا النظام الباب (التاسع) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ، والباب (السابع) من نظام المحاكم التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩٣/م) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٥هـ، ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام".</li> <li>الأبواب الملغاة: نظام المرافعات الشرعية (الباب السادس: الخبرة)، ونظام المحاكم التجارية (الفصل الثامن: الخبرة).</li> <li>أن يتم إضافة: القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم، والأدلة الإجرائية لنظام الإثبات، وهناك قواعد اختيار الخبراء في الإفلاس.</li> <li>لم يتم الإشارة إلى الأثر على رأي الخبير في حالة عدم الخروج عن متطلبات المعيار.</li> </ul>			

### المتطلبات المسلكية وفهم المحاسب القانوني وقبول الارتباط:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة - ١٨ وفقرة ٢٢	حاجة المحاسب القانوني قبل قبول الارتباط الى أن يتوصل إلى فهم الغرض من الارتباط حتى لا يقبل الارتباط، أو يستمر فيه، إذا كان يتضمن أية حقائق أو ظروف تشير إلى أن الإجراءات المطلوب منه تنفيذها تعد غير مناسبة للغرض من ارتباط نظراً لضرورة التزام المحاسب القانوني بالتقيد بالميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد	المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) (المحدث). والمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة	مادة (١٩) القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام القضاء.
المناقشات			
<ul style="list-style-type: none"> <li>العبارة عامة لم تشير بشكل واضح لأساس المهارات الفنية مثل الخبرة السابقة أو خبرة الصناعة وكذلك كيفية تأكيد الفهم في أوراق العمل.</li> </ul>			

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة ٢٣	حاجة المحاسب القانوني قبل قبول الارتباط الى أن يتوصل إلى فهم الغرض من الارتباط حتى لا يقبل الارتباط، أو يستمر فيه، إذا كان يتضمن أية حقائق أو ظروف تشير إلى أن الإجراءات المطلوب منه تنفيذها تعد غير مناسبة للغرض من ارتباط.	المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) (المحدث)، والمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤٠٠) الارتباطات لفحص القوائم المالية التاريخية، والمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ بمعرفة المراجع المستقل للمنشأة، المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية.	
<b>المناقشات</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتم الإشارة لمنهجية وأسلوب العمل – المخرجات – شروط التعاقد – سرية المعلومات – المسؤولية عن الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير – الأدوار والمسئوليات (بما يشمل حالة العروض المشتركة بين أكثر من محاسب قانوني)</li> <li>يجب تحديد الجهة التي يقدم لها عرض الارتباط، إن كان يقدم لأطراف النزاع أم للجهة القضائية صاحبة التكلفة، لذا أرى تعديل السياق، عندما يتلقى المحاسب القانوني خطاب دعوة أو تكليف من الجهة القضائية لتقديم عرض أعاب مكتوب يقوم المحاسب القانوني بدراسة مدى توفر الكفاءة والمهنية لديه لتقديم العرض وتنفيذ المهمة في حال توفرها يقوم بدراسة جوانب التكلفة والتواصل مع الأطراف ذوي العلاقة بالتكلفة وتحديد حجم العمل وإجراءات تنفيذ المهمة وتقدير الأتعاب.</li> </ul>			

### فهم المحاسب القانوني وقبول الارتباط وتقديم عرض ارتباط وتنفيذ المهمة:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة ٢٣ – فقرة ٢٤ فقرة ٢٦	حاجة المحاسب القانوني قبل قبول ارتباط الى أن يتوصل إلى فهم الغرض من الارتباط حتى لا يقبل الارتباط، أو يستمر فيه، إذا كان يتضمن أية حقائق أو ظروف تشير إلى أن الإجراءات المطلوب منه تنفيذها تعد غير مناسبة للغرض من ارتباط.	المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) (المحدث)، والمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤٠٠) الارتباطات لفحص القوائم المالية التاريخية، والمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ بمعرفة المراجع المستقل للمنشأة، المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية.	مادة (١١٩) فقرة (٢) و٣ و٤) - الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات
<b>المناقشات</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>لوحظ إضافة حقه في مقابلة الأطراف والأنسب تعديلها بالتواصل معهم خصوصاً مع منصة خبرة الإلكترونية.</li> <li>العبارة لم تعكس الوضع الفعلي إذ أنه يجب على المحاسب القانوني أن يحدد لبدء مباشرة مهمته تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشرة يوماً من تاريخ موافقة الطرفين أو الجهة القضائية على عرض الارتباط المقدم منه بناء على التكلفة المبدئي وليس من تاريخ استلام صورة قرار الندب.</li> <li>المحاسب القانوني لا يستلم صورة قرار الندب بل يستلم أصل قرار الندب بأي وسيلة كانت عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد أو الاستلام اليدوي في الجهة القضائية.</li> </ul>			

### تنفيذ المهمة:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة ٢٦ – فقرة ٢٨ فقرة ٢٩	-	-	المادة (١١٨) من القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم. المادة (١١٩) و٢/٣ و٤) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات. المادة (١١٩) و٢/٣ و٤) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات. المادة (١/١٢) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات.

المناقشات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توثيق متطلبات مقابلة الأطراف، مصطلح التواصل أنسب من المقابلة كما في الملاحظة السابقة.</li> <li>• الفقرة لا تتوافق مع المادة (١١٨) من القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم حيث أن الأصل هو أن من صلاحيات الخبير سماع أقوال الخصوم، والاستثناء هو أن يصدر قرار النذب بخلاف ذلك.</li> <li>• تعديل الفقرة لتكون "ما لم يشتمل القرار الصادر من المحكمة بنذب الخبرة على عدم السماح بمقابلة أطراف الدعوى، فيجب على المحاسب القانوني ..... الخ".</li> <li>• الخبير ملزم بالموضوعية والحياد، كما أن عليه أن يفصح عن تضارب المصالح مع أطراف النزاع إن وجد، ويجب عليه الإفصاح للدائرة عما يتعلق بعلاقته بأطراف النزاع.</li> <li>• جاء في الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات معالجة لحالة "وجود قيود تمنع الخبير من الحصول على ما يكفي من الأدلة"، وذلك في المادة (١٢٢) و(١٢٣)، وبالتالي فإنه سيكون على الخبير أن يتبع الإجراءات المنصوص عليها في المواد المذكورة، وليس له أن يتنحى أو يطلب الموافقة على اعتزال المهمة قبل أن يتخذ الإجراء الواجب نظاماً.</li> <li>• الاستقلال في التعريف القضائي يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاستقلال وفق المفهوم المهني لدى المحاسبين، وعدم الاستقلال لا يطعن في المحاسب ولا يلزمه الانسحاب، بل يفصح عن ذلك على الدائرة القضائية وفق متطلبات نظام الإثبات؛ مثلاً تعديلها وفق الأنظمة القضائية المتعددة.</li> <li>• عبارة ويجب على المحاسب القانوني إذا قدم طلب تنحي أن يتوقف: هذه العبارة قد تتسبب في أضرار وإفلاس للمحاسبين ومصائب. لو لم يقبل تنحيه لن يقبل تمديد الوقت له، وقد يطالب بالتعويض عن الأضرار ومصائب أخرى يتطلب أن يوجد أساس نظامي لهذه الفكرة، وبما يتناسب مع الواقع العملي، إذا رفضت الدائرة التنحي، فلماذا يتمسك الخبير بموقفه!</li> <li>• أرى أن الفقرة تحتاج إعادة نظر من حيث كيفية التبليغ قبل بدء العمل وهل هناك ضرورة لهذا التحديد.</li> <li>• العبارة لا تعكس الوضع الفعلي إذ لا يجب أن يكون المحاسب القانوني محققاً ومبلغاً للطرفين عن مستندات الآخر لكن الوضع الفعلي يكون بأن المحاسب القانوني يقوم بإعداد خطاب متطلبات مستندات لازمة للتقرير ثم يرسل للأطراف ثم يقوم باستلام المستندات من كلا الطرفين وفحصها ثم يقوم بإعداد مسودة التقرير وإرفاق مستندات الطرفين به، أما إذا عرض كل مستند يستلمه من طرف على الطرف الآخر فسوف يؤثر على تقديم الطرف المطلع على المستندات لديه خاصة إذا كانت مخالفة لمستندات الطرف الأول، فأرى أنها غير مناسبة.</li> </ul>

### التقرير:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
الفقرات من (٣٣ : ٣٧)	-	-	المادة (١/١١٢) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات.
المناقشات			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• أرى أن تكون الفقرة أكثر تعميماً لتشمل كل الأنشطة التي تخرج عن نطاق عمل الخبير سواء لاختلاف التخصص أو لعدم جواز قيامه بذلك، مثل أن يكون المصنف محاسباً ولكنه يلجأ في أي نزاعات مالية تخص التصفية لإحالة النزاع الى خبير محاسبي آخر.</li> </ul>			

### أمور أخرى:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
الفقرات من (٣٨ : ٤١)	-	-	-
المناقشات			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• هل يمكن إضافة فقرة تتعلق بطلب أي طرف سبق حصوله على تقرير من خبير أن يتقدم لدراسة تقرير الخبير الى خبير آخر؟ سواء بجواز ذلك أو عدم جوازه حتى تكون الصورة واضحة للجميع.</li> </ul>			

## إيداع التقرير:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة - ٤٢	-	-	المادة (٤/١٢٥) من القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم.
فقرة - ٤٣	-	-	المادة (٤/١٢٥) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات.
<b>المناقشات</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>الأصل أننا لا نحفظ بأصول المستندات طيلة سريان الإجراء لما يترتب على ذلك من مسؤولية، ولكن نقوم في البداية بمطابقة الأصول بالصور ونتحقق منها وبعد ذلك نكمل الدراسة على تلك الصور.</li> <li>جاء في الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات معالجة لحالة عدم تمكن الخبير من إيداع تقريره في الأجل المحدد، حيث بينت الفقرة (٤) من المادة (١٢٥) أن الخبير يقدم مذكرة إلى الإدارة المختصة، وبالتالي فإن الأنسب حذف الجملة الاعتراضية وهي (وقبل الجلسة المحددة بسبعة أيام على الأقل) من المعيار، لأن تقديم الخبير للمذكرة يكون للإدارة المختصة، ومن ثم لا علاقة له بالجلسات المحددة من قبل المحكمة، بينما الفقرة (٤) من المادة (١٢٥) من القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم نصت على "إذا لم يتمكن الخبير من إيداع التقرير في الأجل المحدد، فعليه أن يقدم مذكرة متضمنة سبب ذلك ..."</li> <li>الأصل أننا لا نحفظ بأصول المستندات طيلة سريان الإجراء لما يترتب على ذلك من مسؤولية، ولكن نقوم في البداية بمطابقة الأصول بالصور ونتحقق منها وبعد ذلك نكمل الدراسة على تلك الصور.</li> </ul>			

## التوثيق:

الفقرة	سبب الاستنتاج	ممارسات عملية	متطلبات نظامية
فقرة - ٤٤	الحاجة الى ربط الاستنتاجات التي تم التوصل بها مع الأدلة التي تم الاستناد إليها	معيار المراجعة (٢٣٠) توثيق أعمال المراجعة.	المادة (٨/١٢٤) والمادة (٥/١٢٦) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات. المادة (٤/١٢٥) من القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم. المادة (٤/١٢٥) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات. المادة (٥/١٢٦) من الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات.
<b>المناقشات</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>يجب على المحاسب القانوني توثيق الإجراءات التي تمت والنتائج التي توصل إليها من استعان به المحاسب القانوني، والأساس الذي دعا المحاسب القانوني للاستعانة بهم بما في ذلك بيان كيفية تكميل تلك الخبرات.</li> </ul>			

## التعريفات وأهميتها في معيار الخدمات الاستشارية

تلعب التعريفات دورًا حاسمًا في تطوير معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات لتقديم خدمات المحاسبة القضائية. ومن الأسباب التي تجعل هذه التعريفات مهمة في هذا السياق:

- وضوح المفاهيم: تساعد التعريفات في تحديد المفاهيم المحاسبية بوضوح فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية وخدمات المحاسبة القضائية، وهذا يساعد على توحيد الفهم بين المحاسبين والجهات الخارجية، مثل الجهات القضائية والجهات الرقابية.
- تجنب اللبس: تمنع التعريفات اللبس والتفسيرات المتنازع عليها حول مصطلحات المحاسبة القضائية، إذ يكون هنالك معنى واضح لكل مفهوم، مما يقلل من فرصة حدوث التفسيرات المختلفة والخلافات.

٣. الامتثال للمعايير: تحدد التعريفات معاني المفاهيم المستخدمة في المعيار. وبالتالي، تساعد في ضمان أن يلتزم المستخدمون بمتطلبات المعيار وتطبيقها بشكل صحيح.

٤. تقارير الخبرة: تساهم التعريفات في تحسين جودة تقارير الخبرة المقدمة من المحاسب القانوني. فعندما يكون هنالك تعريف واضح لمصطلحات المحاسبة القضائية، يمكن للمستخدمين فهم التقارير بشكل أفضل واتخاذ القرارات المستنيرة.

٥. الشفافية: تزيد التعريفات من شفافية خدمات المحاسبة القضائية، وتساعد في إزالة الغموض وتعزيز الثقة في المعلومات المقدمة.

٦. التدقيق: يساعد وجود تعريف واضح على تبسيط عمليات التدقيق وضمان أن تقارير الخبرة تتماشى مع المعايير.

وفي المجمل، يمكن القول إن التعريفات تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الشفافية والامتثال في مجال الخدمات الاستشارية وخدمات المحاسبة القضائية، وتساهم في تحسين الجودة والموثوقية للمعلومات التي يقدمها المحاسب القانوني.

وبناء على ذلك، تم صياغة التعريفات بمنهجية هدفت إلى رفع مستوى الدقة والوضوح لضمان الفهم الصحيح والموحد للمفهوم المراد تعريفه، وذلك من خلال تحديد المفهوم بشكل واضح، واستخدام لغة بسيطة ومفهومة تستهدف المستخدمين والمستفيدين، وبيان العناصر الرئيسية المتعلقة بالمفهوم، والاستناد إلى المصادر المعنية بهذا المعيار أو القوانين والمراجع الرسمية، ومراجعة هذه التعريفات بعد صياغتها، واختبارها على أشخاص آخرين للتحقق من فهمهم الصحيح للمفهوم. وتم اتباع هذه المنهجية بهدف التحقق من وضوح التعريفات وتحديثها بمرور الوقت لتعكس التغيرات في القوانين والمعايير والمفاهيم المحاسبية. وانتهت الدراسة إلى استخدام التعريفات الواردة في المعيار كما يلي:

### خدمات المحاسبة القضائية

<p>وإذ أن خدمات المحاسبة القضائية تتمثل في مجموعة من الخدمات المحاسبية المقدمة لدعم الجهات القضائية ومعاونتها بهدف توفير تقييم مهني وموضوعي للمعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالنزاعات المالية. فقد تطرقت دراسات عدة إلى صياغة تعريفات مختلفة لخدمات المحاسبة القضائية، تمثلت في:</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مجموعة من الخدمات المحاسبية التي تُقدم من قبل محترفي المحاسبة والتدقيق لدعم الأطراف المعنية في قضايا قانونية وتحقيقات قضائية. تشمل هذه الخدمات تقييم السجلات المالية والمحاسبية، وتحليل الأدلة المالية، وتقديم الشهادات والتقارير الخيرية إلى المحكمة أو الأطراف المعنية. تهدف خدمات المحاسبة القضائية إلى توفير دعم مالي ومحاسبي موثوق به لاتخاذ القرارات القانونية والتأكد من توافق الأنشطة المالية مع القوانين واللوائح المعمول بها.</li> <li>- مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع وتستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والمراجعة والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية ومن هم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.</li> </ul>

<p>- مجال من مجالات المحاسبة تستخدم علم المحاسبة ومهارات المراجعة والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية، وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي، فالمحاسبة القضائية ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات قضية ما، لتساعد من ثم في الكشف عن المشاكل الكامنة في الأعمال التجارية والمالية، وهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم المنازعات القضائية بصورة عادلة، وهي ليست مراجعة فحسب لأن المراجعة تؤهل أساساً محاسبين ماليين ومراجعين، بينما هذا الشكل جزء من عمل ومهارات المحاسبة القضائية.</p> <p>- المحاسبة التي تقوم بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية وكشف ما فيها من غش واحتيال أمام المحاكم وهي التي تنتظر إلى ما وراء الأرقام –</p> <p>- المحاسبة القضائية هي التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعدة المحكمة والتي يعتمد عليها كأساس للنقاش والجدال والوصول إلى حل نهائي للنزاع وهي فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة والمراجعة وعلم الكمبيوتر والإنترنت حيث يساعد في اكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة.</p>
<p>وفي ضوء ما سبق تم صياغة تعريف المحاسبة القضائية بأنها تمثل الارتباطات التي يدخل فيها المحاسب القانوني لتقديم تقرير بصفته خبيراً في مجال اختصاصه حيال موضوع ذي صبغة مالية أو محاسبية يمثل قضية أو جزءاً من قضية مالية مدنية أو تجارية أو إدارية ذات أثر مالي يتم نظرها من قبل جهة تقاضي، يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات الصلة، إضافة إلى المعايير الدولية المعتمدة في المملكة.</p>

## الخبير

<p>ويعتبر الخبير المحاسبي محاسب قانوني مؤهل ويمتلك معرفة وخبرة خاصة في مجال المحاسبة والتدقيق، وإذ يتميز الخبير المحاسبي بالقدرة على تقديم تقييمات واستشارات مالية ومحاسبية متخصصة في سياقات قانونية أو قضائية، وتكون مهمته الأساسية تقديم التحليل المالي والمشورة في القضايا القانونية التي تتعلق بالأمور المالية والمحاسبية، حيث يعتمد دور الخبير المحاسبي على المعرفة العميقة بالمعايير المحاسبية والأنظمة المالية والتدقيق، وتركز خدمات الخبير المحاسبي على تقديم تقييمات محاسبية موثوقة ومهنية للأطراف المعنية في السياقات القانونية.</p>
<p>وقد ورد في الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والفحص والتأكدات الأخرى، والخدمات ذات العلاقة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - مسرد التعريفات، تعريف لمصطلح الخبير الذي تستعين به الإدارة، ومصطلح الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني كالآتي:</p> <p>- الخبير الذي تستعين به الإدارة: فرد أو كيان يمتلك خبرة في مجال آخر غير المحاسبة أو المراجعة، وتستخدم المنشأة عمله في ذلك المجال لمساعدتها في إعداد القوائم المالية.</p> <p>- الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني: فرد أو كيان يمتلك خبرة في مجال آخر غير التأكد، يستخدم المحاسب القانوني عمله في ذلك المجال لمساعدته في الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة. وذلك الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني قد يكون خبيراً داخلياً (أي شريكاً أو موظفاً، بما في ذلك الموظفين المؤقتين، في مكتب المحاسب القانوني أو مكتب ضمن شبكة المحاسب القانوني) أو خبيراً خارجياً.</p> <p>كما ورد تعريف لمصطلح المحاسب القانوني والمحاسب القانوني (في سياق المعيار الدولي لارتباطات التأكد (٣٠٠٠)) كالآتي:</p> <p>- المحاسب القانوني: محاسب مهني في الممارسة العامة.</p> <p>- المحاسب القانوني (في سياق المعيار الدولي لارتباطات التأكد (٣٠٠٠)): هو الشخص أو الأشخاص الذين يؤدون الارتباط (وهو عادةً الشريك المسؤول عن الارتباط أو أعضاء فريق الارتباط الآخرين أو المكتب، حسب مقتضى الحال). وفي المواطن التي يهدف فيها المعيار الدولي لارتباطات التأكد (٣٠٠٠) صراحة إلى قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بالوفاء بأحد المتطلبات أو المسؤوليات، يستخدم مصطلح "لشريك المسؤول عن الارتباط" بدلاً من "المحاسب القانوني".</p>
<p>وعليه تم صياغة تعريف الخبير بأنه الشخص الذي لديه المهارات والمعرفة والتجربة في مجال معين والذي يتم تكليفه لدراسة موضوع في مجال اختصاصه وتقديم تقرير بشأنه، ويقصد به في مفهوم هذا المعيار المحاسب القانوني بصفته الطبيعية سواءً كان متعاقدًا بشخصه أو ممثلاً لشركته، ليكون أكثر توافقاً مع الأنظمة واللوائح ذات الصلة، وأقرب لمتطلبات هذا المعيار.</p>

## عرض الارتباط

<p>يشير عرض الارتباط في مجال المحاسبة القضائية إلى تقديم وتوضيح الأدلة والمعلومات المالية والمحاسبية أمام المحكمة أو الجهات القانونية في سياق تحقيق أو قضية قانونية. ويكون هذا العرض ضرورياً عندما يتعين على الخبير المحاسبي أو الشاهد المحاسبي تقديم تقييمات مالية أو مشورة محاسبية في إطار القضايا القانونية. وهذا العرض يهدف إلى توضيح ودعم الحجج والأدلة المالية أمام المحكمة والجهات القانونية،</p>
--

<p>ويعتمد عرض الارتباط على المعايير والأسس المحاسبية والقانونية المعمول بها. بهدف تقديم معلومات دقيقة وموضوعية ويساعد في توضيح الجوانب المالية والمحاسبية للقضية أمام المحكمة والمحامين والأطراف المعنية.</p>
<p>وقد ورد في الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والفحص والتأكدات الأخرى، والخدمات ذات العلاقة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - مسرد التعريفات، تعريف لمصطلح خطاب الارتباط كالآتي: خطاب الارتباط: شروط مكتوبة لارتباط ما في شكل خطاب.</p>
<p>وحيث أن تعريف خطاب الارتباط تعريف عام وغير مفصل بما يتوافق مع متطلبات هذا المعيار، بالتالي فقد تم صياغة تعريف عرض الارتباط بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً بأن عرض مكتوب يقدم من المحاسب القانوني لجهة الندب بناءً على طلبها - بحسب الأحوال - لتنفيذ مهمة (مباشرة مهمة وتقديم تقرير) - إذا كان مستعداً لأداء المهمة - يجب أن يتضمن بياناً بالأعمال التي سيقوم بها وخبراته فيها، والزمن المقدر لإنجازها، وتقدير مصروفاته و أتعابه.</p>

## توثيق أعمال الارتباط

<p>وبما أن توثيق أعمال الارتباط في مجال المحاسبة القضائية أمر بالغ الأهمية، حيث يساهم في توضيح وتقوية الأدلة المحاسبية والمالية التي تُقدم أمام المحكمة أو الجهات القانونية. ومن الخطوات التي يجب اتخاذها لتوثيق أعمال الارتباط: (جمع الأدلة، وتصنيف وترتيب الوثائق، وعمل نسخ احتياطية، وتسجيل التفاصيل، والاحتفاظ بالسجلات، وتوثيق التقارير والشهادات، ويساهم توثيق أعمال الارتباط بعناية في توضيح الأمور المالية والمحاسبية أمام المحكمة ويجعل الأدلة موثوقة وقوية ويساعد أيضاً في تحقيق الشفافية والدقة في العمليات القضائية.</p>
<p>وقد ورد في الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والفحص والتأكدات الأخرى، والخدمات ذات العلاقة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - مسرد التعريفات، تعريف لمصطلح توثيق أعمال الارتباط كالآتي:</p> <p>توثيق أعمال الارتباط: سجل الأعمال المنفذة والنتائج التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي توصل إليها المحاسب القانوني (يستخدم أيضاً في بعض الأحيان مصطلح مثل "أوراق العمل").</p>
<p>وعليه تم صياغة تعريف توثيق أعمال الارتباط المستخدم في هذا المعيار ليشتمل توضيح مفصل للإجراء بحيث تم تفصيل متطلبات هذا الإجراء بشكل أوضح لمستخدمي المعيار، بأن قيد الأعمال المنفذة والنتائج التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي توصل إليها المحاسب القانوني، وما تم إعداده من محاضر للأعمال لإثبات وقائع أعمال وإجراءات معينة قام بها المحاسب القانوني، مثل المقابلات مع أطراف الدعوى (يستخدم أيضاً في بعض الأحيان مصطلح مثل "أوراق العمل" للإشارة إلى توثيق أعمال الارتباط).</p>

## قرار الندب (أو التكليف)

<p>يُعرف قرار الندب أو التكليف على أنه الوثيقة أو القرار الرسمي الذي يُصدره القاضي أو الجهة القضائية المعنية لتعيين خبير محاسبي معتمد للقيام بتقديم خدمات محاسبية خاصة في سياق تحقيق قضائي أو قضية قانونية. ويشمل هذا النوع من القرارات تفاصيل حول هوية الخبير المحاسبي، والمهام المحددة التي يجب أن ينفذها، والتواريخ الزمنية المحددة لأداء الأعمال، ويلعب قرار الندب أو التكليف في المحاسبة القضائية دوراً حاسماً في تنظيم وتوجيه أعمال الخبير المحاسبي وتحديد الإطار الزمني والمهام اللازمة لتحقيق الأهداف القضائية بشكل فعال.</p>
<p>وقد جاء مصطلح ندب الخبراء في السياق القانوني: وهو الاستعانة بخبير أو أكثر لإبداء الرأي في الأمور الفنية أو العلمية دون القانونية. كما ورد قرار الندب في سياق أحكام الاستعانة بالخبراء على أنه إذا تعلق الأمر بمسائل فنية بحتة كالتطب والهندسة والمحاسبة وغيرها من الأمور التي يتعذر على القاضي معرفتها والإلمام بها بشكل واضح ودقيق، وجب عليه ندب خبير لكشف الغموض واللبس الحاصل في تلك المسألة.</p> <p>إلا أنه لم يتم التطرق إلى مصطلح واضح لمفهوم قرار الندب كقرار بضمونه وتفصيله بالتوافق مع متطلبات الأنظمة واللوائح ذات الصلة.</p>
<p>وبالتالي فقد تم صياغة تعريف قرار الندب أو التكليف في هذا المعيار بشكل أوضح وشامل لمفهوم قرار الندب وما يتضمنه وأطرافه وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ومتطلبات الأنظمة واللوائح على أنه قرار جهة التقاضي الذي يصدر بندب المحاسب القانوني ويتضمن بياناً دقيقاً لمهمة الخبير وصلاحياته والتدابير التي يؤذن له في اتخاذها والتاريخ المحدد لإيداع التقرير ومحاضر الأعمال وأتعاب الخبير، وغير ذلك وفقاً لمتطلبات الأنظمة واللوائح ذات الصلة.</p>

## المهمة

<p>بما أن مهمة الخبير في المحاسبة القضائية تشمل القيام بدور حيوي في تقديم تحليل مالي ومحاسبي موضوعي وموثوق للأمور المالية والمحاسبية في سياق القضايا القانونية. تعتبر هذه المهمة حاسمة لفهم القضايا المالية والتحقيقات القانونية وتقديم الأدلة المحاسبية أمام المحكمة والجهات القانونية؛ من تقييم السجلات المالية، وإعداد تقارير مالية، وتوجيه شهادات، وتقديم مشورة محاسبية، والتحقق من امتثال الأطراف المعنية بالقضية للمعايير المحاسبية والقوانين المالية المعمول بها، والبحث والتحقيق لفهم القضية وتحليل الأدلة المحاسبية، إضافة</p>
---

<p>الى العمل مع الأطراف الأخرى لضمان فهم وتفسير الأمور المالية بشكل صحيح، فتساهم مهمة الخبير في توضيح الأمور المالية والمحاسبية أمام المحكمة وتساعد في اتخاذ القرارات القانونية بناءً على أدلة مالية دقيقة وموثوقة.</p>
<p>ورد في الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والفحص والتأكدات الأخرى، والخدمات ذات العلاقة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - مسرد التعريفات، تعريف لمصطلح نطاق الفحص كالآتي:</p> <p>نطاق الفحص: إجراءات الفحص التي تعد ضرورية في ظروف معينة لتحقيق هدف الفحص.</p>
<p>وحيث أن هذا التعريف لا يوضح متطلبات الأنظمة واللوائح ذات الصلة ومتطلبات هذا المعيار، من الأعمال التي ينص قرار الندب على تنفيذها وفقاً للنطاق المحدد لها في القرار، وإنما اقتصر على إجراءات الفحص، فقد تم صياغة تعريف المهمة في هذا المعيار بأنها الأعمال التي ينص قرار الندب على تنفيذها وفقاً للنطاق المحدد لها في القرار.</p>

#### تنفيذ المهمة

<p>إن تنفيذ المهمة يتضمن الخطوات والإجراءات اللازمة لأداء الوظائف والمهام المحاسبية المخصصة في سياق القضايا القانونية، كتقييم الوثائق والأدلة، وتصنيفها وتنظيمها، وتحليلها، وإعداد تقارير وشهادات مالية مفصلة توضح نتائج تحليل المحاسب القانوني وتقديراته المحاسبية. وإذا تم تعيينه كشاهد، فيجب أن يعد شهادات محاسبية توضح ملاحظاته وتقديراته أمام المحكمة، ومشاركة وتقديم المعلومات والإجراءات المحاسبية عند الحاجة، والالتزام بالأنظمة والمعايير، والإبلاغ والشفافية والأمانة في تقديم المعلومات والتقارير وأن تكون تقاريره دقيقة وموثوقة، ما يتطلب دقة وموثوقية والامتثال للمعايير والأنظمة المحاسبية والقانونية المعمول بها. يهدف إلى تقديم تحليل مالي موضوعي وموثوق يساعد على فهم وتفسير القضايا المالية والمحاسبية في سياق القضية القانونية.</p>
<p>ورد أيضاً في الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والفحص والتأكدات الأخرى، والخدمات ذات العلاقة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - مسرد التعريفات، تعريف لمصطلح إجراءات الفحص والذي انحصر في الإجراءات التي تعد ضرورية لتحقيق أهداف ارتباط الفحص، والتي تتمثل بشكل أساسي الحصول على استفسارات من العاملين في المنشأة وتطبيق إجراءات تحليلية على البيانات المالية، بينما تنفيذ المهمة يقصد به جميع الأعمال والإجراءات التي قد يتخذها المحاسب القانوني أو الخبير لتنفيذ المهمة المكلف بها وإيداع تقريره لدى جهة التقاضي.</p>
<p>وعليه تم صياغة تعريف تنفيذ المهمة في هذا المعيار بأنها جميع الأعمال والإجراءات التي يتخذها الخبير منذ استلام قرار ندبه حتى إيداع التقرير.</p>